الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على تنافسية الاقتصاد الجزائري

ط/د: عبد الكريم هاجر hadjer2909@yahoo.fr د: قاسمي كمال gasmi_sa@yahoo.fr
جامعة محمد بوضياف – المسيلة- الجزائر

ملخص

مع تزايد أهمية ودور الاستثمار الأجنبي المباشر في الساحة الدولية في الآونة الأخيرة،ركزت الجزائر على ايجاد وسائل تمويل جديدة خارج قطاع المحروقات عن طريق التوجه نحو هذا النوع من الاستثمارات حيث عملت جاهدة لتوفير مناخ مناسب لجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة من خلال اصدار مجموعة من القوانين والتشريعات المحفزة وسلسلة من الاصلاحات على المنظومة المالية والمصرفية بالإضافة إلى عديد من الاتفاقيات والمعاهدات التي عقدتها مع العديد من الهيئات والمنظمات الدولية.
جميع الاجراءات التي قامت بها الجزائر لتهيئة مناخ مستقطب وجاذب للاستثمارات الاجنبية كان بغية رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري ليتماشى مع التحولات السياسية والاقتصادية التي تشهدها البيئة الدولية.
الكلمات المفتاحية: بيئة الأعمال الدولية،مناخ الاستثمار،تنافسية الاقتصاد الجزائري،المنافسة الدولية.

Résumé

Avec l'importance croissante de l'investissement étranger direct ces derniers temps, l'Algérie a basé sur la recherche de nouveaux moyens de financement en dehors du secteur des hydrocarbures en faisant des efforts pour fournir un climat adéquat pour attirer les investissements étrangers directs par l'emission d'un ensemble de lois et une série de réformes de son système financier et bancaire. En plus d'un certain nombre d'accords et de traités tenues avec plusieurs organisations internationales.
Tous ces efforts sont faits pour augmenter la concurrence économique algérienne.
Mots clés: environnement international des affaires, le climat d'investissement, l'économie algérienne concurrentiel, la concurrence internationale.

مقدمة

بما أن دور وأهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الصعيد العالمي قد تعاظم فأن جميع دول العالم مهما كانت مستويات تطورها تتعامل مع هذه الاستثمارات هذا نظرا لما تحققه من عوائد على الدول المضيفة،حيث أنه في بداية هذا العقد وفي الظروف العالمية المتحولة والمعروفة باسم العولمة أصبحت العديد من الدول النامية في حاجة ماسة إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة نظرا لانخفاض المصادر الداخلية بسبب عدم كفاية المدخرات المحلية أو عدم تنوعها.كما أن البديل الآخر الخاص بالقروض الأجنبية أثبت عدم فعاليته.

ولأن الجزائر وفي السنوات الأخيرة أصبحت تبحث عن مصادر تمويلية متنوعة لدعم تنافسية الاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات باتت الاستثمارات الأجنبية المباشرة من بين أهم أشكال تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية.
بناءا على ما تم ذكره سلفا يمكن صياغة إشكالية رئيسية لهذا البحث على النحو التالي: ما هو أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاد الجزائري ؟
مدعمين السؤال الجوهري بالأسئلة التالية: ما هو الاستثمار الأجنبي المباشر؟
هل مناخ الاستثمار الحالي في الجزائر ملائم لدعم تنافسية الاقتصاد الوطني؟
ما المقصود بالتنافسية؟

ما هو واقع تنافسية الاقتصاد الجزائري؟
يمكن الاعتماد على هذه الفرضيات في محاولتنا للإجابة على التساؤلات السابقة:
- ✓ يحتاج الاقتصاد الجزائري إلى المزيد من الإصلاحات لتحسين ترتيبه ضمن مؤشرات التنافسية الدولية.
- ✓ مناخ الاستثمار في الجزائر يضعف تنافسية الدولة على المستوى الدولي.
- ✓ للاستثمار الأجنبي المباشر علاقة طردية بتنافسية الدول.

أهداف البحث:إبراز الإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر،إبراز واقع تنافسية الاقتصاد الجزائري وتشخيص مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ومدى أثره على التنافسية.
أهمية البحث:تكمن أهمية الدراسة من منطلق أن الدول تسعى جاهدة للقيام بإصلاحات فعالة من أجل رفع قدراتها التنافسية.
منهج البحث:من أجل دراسة إشكالية موضوع البحث وتحليل أبعادها والإجابة على تساؤلاتها تمت الدراسة بالاعتماد على المنهجين الوصفي والتحليلي.

I- الاطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر:

1- مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:عرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه:

- يكون الاستثمار مباشرا عندما تقوم إحدى المؤسسات أو المستثمرين بشراء وتملك الأصول الرأسمالية أو المشاركة في تأسيس الاستثمارات الرأسمالية كشركات المساهمة أو شركات.[1]
- يعرفه الـ FMI بأنه حصة ثابتة للمستثمر المقيم في اقتصاد ما في مشروع مقام في اقتصاد آخر.[2]
- كما يعرفه **UNCTD** على أنه نوع من الاستثمار الدولي وفي ظله يقوم مقيم في دولة ما بالمساهمة أو امتلاك مشروع في دولة أخرى.[3]
- (حدد صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية نسبة **10%**)[4]. يتضح أن الاستثمار الأجنبي المباشر يرتكز على عنصرين أساسيين هما:
  - امتلاك المستثمر في دولة ما لأصول ملكية تامة أو جزئية.
  - للمستثمر سلطة القرار الفعلية.

2- أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:يتخذ الاستثمار الأجنبي المباشر عدة أشكال من أهمها:

أ- **المشروع المشترك أو الشراكة:**هو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو شخصيات معنويتان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة.[5]

ب- **الاستثمار الأجنبي المباشر المملوك بالكامل:** في تحصل الشركات المتعددة الجنسيات على الملكية الكاملة للمشروع في البلد المضيف بأحد الطرق التالية:[6] بناء مشروع جديد تماما أو شراء مشروع قائم بالفعل أوشراء شركة توزيع في البلد المضيف لتستحوذ على شبكة التوزيع التي تملكها هذه الشركة بالفعل.

ج- **الاستثمار في المناطق الحرة:**الاستثمار الأجنبي المباشر المرتبط بالمناطق الحرة وتقع عموما قرب الحدود البرية أو البحرية ،تستفيد من الاعفاءات الجمركية والنشاطات الجمركية.[7]

د- **الاندماج والاستحواذ:** يقصد بالاندماج إتحاد مصالح شركتين أو أكثر بغرض تكوين كيان جديد. أما الاستحواذ فينشأ عند قيام إحدى الشركات بالاستيلاء على شركة أخرى.[8]

و- **مشروعات أو عمليات التجميع:** أي انشاء وحدات في البلد المضيف تقوم بتركيب وتجميع منتج سبق صنعه في البلد الأم.

ي- **التحالف الاستراتيجي:** قيام تحالف بين مستثمر محلي وآخر أجنبي من أجل التعاون في المنافسة أو التعاون من أجل استغلال مواد خام أو السيطرة على أسواق أخرى.

3- خصائص وأهداف الاستثمار الأجنبي المباشر:

أ- **خصائصه:**من أهم خصائصه قدرة المستثمر الأجنبي على ممارسة الرقابة على استخدام رؤوس الأموال الموظفة والمستثمرة بالإضافة الى خصائص أخرى منها:

- انخفاض درجة التقلب.
- توجهات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر.

ب- **أهدافه:**

- يلعب دور المسرع أي تسريع النمو الاقتصادي والتحولات الاقتصادية.
- المحافظة على رأس المال الأصلي للمشروع.[10]
- البحث عن التموقع والتمركز بالقرب من مصادر المواد الأولية.
- البحث عن سبل ووسائل لاختراق الأسواق الدولية والاستفادة من اليد العاملة الرخيصة ونقل التقنيات التكنولوجية في مجال الانتاج والتسويق.
- الاستفادة من الاعفاءات الجمركية والتخفيضات الضريبية.
- يعمل على ربط اقتصاديات الأقطار النامية باقتصاديات الأقطار المتقدمة.[11]
- تغير البنيان أو الهيكل الاقتصادي ونقله إلى طرق الانتاج المتطورة.[12]
- رفع القدرة التصديرية للبلد المضيف.

4- أهمية ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر:

أ- **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر:**

- يعتبر مصدر رئيسي من مصادر التمويل الخارجي بالنسبة للدول.
- يعتبر وسيلة لتحقيق درجة أكبر من التحكم والسيطرة على تسويق المنتج.
- مصدر من مصادر معالجة العجز في ميزان المدفوعات بتوفير العملة الصعبة.
- يلعب دورا حيويا في في دعم وتنمية الاستثمار الخاص المحلي والرفع من القدرة التنافسية للبلد المضيف.

- الاسهام في تنمية الملكية الوطنية ورفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج القومي.[13]

ب- دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر الشركات العابرة للقارات:

- الرغبة في التوسع والنمو التخفيف من مخاطر الاعتماد على سوق اقتصادية واحدة.
- احتواء المعرفة الفنية والعلمية من خلال نقل التكنولوجيا.
- تعويض اليد العاملة الباهضة بيد عاملة رخيصة في الدول النامية.

ج- دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر الدول المضيفة:

- الاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة والخبرات الادارية الجديدة للشركات الأجنبية.
- إيجاد حل ممكن لمعالجة مشكلة البطالة المحلية.
- يعد وسيلة تمويلية خارجية بديلة ومحمودة العواقب مقارنة بالقروض الخارجية.

II- واقع تنافسية الاقتصاد الجزائري:

1- الأداء التنافسي للاقتصاد والتصنيع الجزائري خلال الفترة:

أ- **أداء الاقتصاد الجزائر حسب مؤشر التنافسية العالمية:** الجدول الموالي يوضح وضع الجزائر ضمن مؤشر التنافسية العالمي خلال هذه الفترة:

الجدول رقم (1): مؤشرات تنافسية الاقتصاد الجزائري حسب تقرير التنافسية العالمية للفترة 2013-2016.

السنة	الترتيب من بين 144 دولة	النقاط من 1-7
2014-2013	100	3.79
2015-2014	79	4.08
2016-2015	87	4.00

المصدر :La des données de:The global competitiveness,Report 2013-2016,p68.

نلاحظ من الجدول تراجع الجزائر من المرتبة 79 إلى 87 مقارنة بالتحسن الذي حققته من المرتبة 100 إلى 79 ويرجع تأخر الجزائر لهذه الفترة نتيجة الاصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر خلال هذه الفترة والمتمثلة في سياسة ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات.

أما تقرير التنافسية العالمية الأخير لفترة 2015/2013 يرتب 144 دولة حسب تنافسية اقتصاديتها فهو كالتالي:

الجدول رقم (2):تقرير التنافسية العالمية لفترة 2015/2013.

البلد	الترتيب عالميا 2014/2013	الترتيب عالميا 2015/2014	الترتيب عربيا 2015/2014
الامارات	12	19	1
قطر	16	13	2
السعودية	24	20	3
البحرين	40	36	4
الكويت	44	43	5
عمان	46	33	6
الاردن	64	68	7
المغرب	72	77	8
الجزائر	79	100	9
تونس	87	83	10
مصر	119	118	11
لبنان	113	103	12
ليبيا	126	108	13
موريطانيا	141	140	14
اليمن	142	145	15

المصدر: http://www.aleqt.com/2014/09/04/article_883168.html

ب- أداء الاقتصاد الجزائر حسب مؤشرات البنك العالمي:الجدول التالي يوضح ترتيب الاقتصاد الجزائري وفقا لمؤشرات البنك الدولي لعام2013-2014:

الجدول رقم (3): مؤشرات تنافسية الاقتصاد الجزائري حسب مؤشرات البنك العالمي لسنة 2013-2014.

المؤشرات الفرعية	ترتيب الاقتصاد الجزائري لعام 2014	ترتيب الاقتصاد الجزائري لعام 2013	التغير في الترتيب
بدء المشروع	164	159	-5
استخراج تراخيص البناء	147	136	-11
الحصول على الكهرباء	148	139	-9
تسجيل الممتلكات	176	174	-2
الحصول على الائتمان	130	126	-4
حماية المستثمرين	98	95	-3
دفع الضرائب	174	173	-1
التجارة عبر الحدود	133	131	-2
تنفيذ العقود	129	128	-1
إغلاق المشروع	60	61	+1

المصدر: http://yarjana.blogspot.com/2014/09/2014-algeria-economic-ranking.html

من الجدول نلاحظ تراجع الجزائر في جميع المؤشرات إلا مؤشر إغلاق المشروع.

ت- أداء الاقتصاد الجزائر حسب مؤشر التنافسية العربية:يعتمد تقرير التنافسية العربية على مؤشر **التنافسية الجارية والتنافسية الكامنة.**وهو مرتب بين 0 والـ1 لما اقترب من الـ1 كلما كان الأداء التنافسي للدولة جيد والعكس صحيح.

التنافسية الجارية:تركز على الأداء الجاري والعوامل التي تؤثر عليه مثل: السوق مناخ الأعمال وعمليات الشركات واستراتيجياتها.

التنافسية الكامنة:تركز على القدرات بعيدة الأثر على التنافسية والتي تضمن استدامة القدرة التنافسية مثل: التعليم البحث والتطوير وبيئة الابتكار...إلى غير ذلك. والجدول الموالي يوضح وضع الجزائر ضمن مؤشر التنافسية العربية لسنة 2012:

الجدول رقم (4): وضع الجزائر ضمن مؤشر التنافسية العربية لسنة 2012

البلد	مؤشر التنافسية الجارية	مؤشر التنافسية الكامنة	مؤشر التنافسية العربية
الجزائر	0.39	0.33	0.36
البحرين	0.58	0.48	0.53
مصر	0.39	0.32	0.36
الأردن	0.41	0.43	0.42
الكويت	0.53	0.39	0.46
لبنان	0.39	0.39	0.39
موريطانيا	0.34	0.16	0.28
المغرب	0.40	0.27	0.34
عمان	0.50	0.35	0.43
قطر	0.53	0.41	0.47
السعودية	0.52	0.43	0.47
السودان	0.31	0.23	0.27
سوريا	0.37	0.31	0.34
تونس	0.47	0.44	0.45
الامارات	0.58	0.47	0.52
اليمن	0.35	0.14	0.28
متوسط الدول العربية	0.441	0.346	0.371

المصدر: تقرير التنافسية العربية،الملخص التنفيذي،2012،ص02.

مما سبق يبقى الاقتصاد الجزائر يسجل عدم استقرار ملحوظ ويرجع السبب لاعتماد الجزائر على عائدات البترول بصفة أولى في تمويل اقتصادياتها.

2- معوقات وعوامل ضعف الأداء التنافسي للجزائر:

أ- معوقات على مستوى الاقتصاد القومي:

- ضعف السياسة الاقتصادية الكلية [14].
- الافتقار إلى برامج ديناميكية لتعزيز التنافسية.
- ضعف بيئة ومناخ الاستثمار.

- الاعتماد على عائدات النفط في تمويل الاقتصاد الجزائري.والجدول التالي يبن موقع القطاع النفطي في بنية الناتج المحلي الخام للجزائر:

الجدول رقم(5): الناتج المحلي الخام للجزائر للفترة 2013/2009. بملايير الدينارات

القطاع	2009	2010	2011	2012	2013
محروقات	3109.1	4180.4	5242.1	5536.4	4968.0
فلاحة	931.3	1015.3	1183.2	1421.7	1627.8
صناعة	570.7	617.4	663.8	728.6	765.5
إدارة عمومية	1197.2	1587.1	2386.6	2654.4	2524.5

المصدر: بنك الجزائر،التقرير السنوي لسنة 2009-2013.

- إنتهاج سياسة التوجه الداخلي.
- معوقات متعلقة بالبنية التحتية التجارية والخدمات اللوجستية.

ب- معوقات على مستوى الصناعة:

- ضعف العلاقات التشابكية الصناعية.
- ضعف القدرة التكنولوجية وعدم اكتمال نظم البحث والتطوير الداخلية.
- ضعف خدمات الدعم والتدريب وتكوين الكوادر البشرية.
- عوائق التعاون والإتحاد بين الشركات.

3- سياسات دعم تنافسية الاقتصاد الجزائري:

أ- تحرير التجارة الخارجية تأهيل قطاع المحروقات وإعادة تأهيل القطاع الصناعي:

- **تحرير التجارة الخارجية:**هنا اعتقدت السلطة بأهمية استحداث إطار مؤسساتي جديد لترقية الصادرات خارج المحروقات ،يعمل على توفير الدعم والإسناد لقطاعات التصدير ويسهر على تطبيق سياسات الحكومة في مجال تنويع الصادرات"[15].
- **تأهيل قطاع المحروقات:**قامت الحكومة الجزائرية بإعداد مشروع قانوني لتحرير قطاع الطاقة.

✓ قانون 05-07 المؤرخ في 28 أفريل 2005 الذي يتعلق بالمحروقات المتكون من 115 مادة والذي يهدف إلى إعادة تأهيل قطاع المحروقات محددا ما يلي:[16]

- النظام القانوني لنشاط البحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بواسطة الأنابيب وتكريرها وتحويل وتخزين وتسويق المنتجات البترولية وكذا الهياكل والمنشآت التي تسمح بممارسة هذا النشاط.
- الإطار المؤسساتي الذي يسمح بممارسة هذا النشاط المذكور.
- حقوق والتزامات الأشخاص لممارسة نشاط أو العديد من الأنشطة المذكورة سابقا.

هدف هذا التشريع هو إزالة الاحتكار التام والتسيير الاداري المباشر عن المحروات.

✓ قانون 06-10 المؤرخ في 29 يوليو 2006 المعدل والمتمم للقانون السابق قام بإدخال تعديلات على تسعة عشر مادة جاءت مجملها لتعزيز قدرات سونطراك.من خلال:[17]

- يمكن ممارسة نشاط النقل بواسطة الأنابيب من طرف:
  - المؤسسة الوطنية سونطراك.
  - أو كل شركة تخضع للقانون الجزائري.
  - شركة ذات أسهم والتي يجب أن تساهم في الشركة المذكورة سابقا بنسبة لا تقل عن 51%.

- **إعادة تأهيل القطاع الصناعي:**يقصد به اتخاذ اجراءات قصد تحسين أداء المؤسسة في ظل المنافسة الدولية والتكيف مع التحولات الاقتصادية الدولية قصد الاندماج في الاقتصاد الدولي.[18]

ب- إصلاح القطاع المصرفي والمالي:

- **إصلاح القطاع المصرفي:"**بعد الاستقلال باشرت الجزائر بإنشاء البنك المركزي سنة 1963 والدينار الجزائري سنة 1964**"**[19].وبعد سنوات تحتم عليها ادخال التغيير على المنظومة المصرفية لتجعل هذا القطاع أداة فعالة لجمع الادخار وتخصيص الموارد على أسس موضوعية وشفافة ومن بين أهم الاجراءاتها:

✓ **إصدار قانون 86-12 المؤرخ في 19 أوت 1986 المتعلق بنظام البنوك والقرض:** جاء هذا القانون لتنظيم عمل البنوك في الجزائر وتحديد صلاحيات البنك المركزي.

✓ **إصدار القانون 88-06 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المعدل والمتمم للسابق:** جاء هذا القانون بهدف إعادة تنظيم نشاط المنظومة المصرفية في الجزائر وإعطائها الاستقلالية في التسيير.

- ✓ **القانون 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض:**أشاد بإمكانية فتح فروع في الجزائر للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية وهذا الترخيص يخضع لمبدأ المعاملة بالمثل"[20].

- **إصلاح قطاع التأمين:"**إذ تم وضع حد لاحتكار الدولة للنشاط التأميني وعمليات إعادة التأمين وفتح سوق المنافسة"[21].

ت- الاندماج في الاقتصاد العالمي:

- **المنظمة العالمية للتجارة:**إن انضمام الجزائر متوقف على مدى مواصلة المفاوضات الثنائية بين الطرفين ومدى تجاوبها مع الملاحظات والانتقادات الموجهة لها.
- **الإتحاد المغاربي:** أهدافه :فتح الحدود بين دوله للسماح بتنقل الأفراد والسلع بدون أي قيد والتنسيق الأمني لمواجهة الأخطار المحدقة بدول الاتحاد.
- **منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:**يهدف للوصول إلى التكامل الاقتصادي والتبادل التجاري وتخفيض الرسوم الجمركية بين دوله.
- **اتفاق الشركة الأورومتوسطية:**بعد مفاوضات شاقة بين خبراء جزائريين وخبراء الاتحاد الاوربي والتي شملت:الحوار السياسي،تسويق الخدمات ،التعاون الاقتصادي،الشراكة الاجتماعية والثقافية والشراكة في مجال العدالة والشؤون الداخلية.أدت في النهاية إلى انضمام الجزائر لنادي الدول الموقعة على اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية.

III-الآثار الاقتصادية لاستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاد الجزائري.

1- تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر: توجد العديد من المؤشرات الدولية التي تحاول رصد بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار في الدول ومنها:

أ- **المؤشر المركب للمخاطر القطرية:**يصدر شهريا عن مجموعة **PRS** من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية منذ عام 1980،حيث يهدف إلى قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار،وهو يغطي 140 دولة من بينها 18 دولة عربية.ويتكون هذا المؤشر من ثلاث مؤشرات فرعية هي:

- مؤشر تقييم المخاطر السياسية (يشكل 50 % من المؤشر المركب).
- مؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية (يشكل 25 % من المؤشر المركب).
- مؤشر تقييم المخاطر المالية (يشكل 25 % من المؤشر المركب).

يقسم المؤشر المركب للمخاطر القطرية الدول إلى خمس مجموعات بحسب درجة المخاطرة كما يلي:[22]

من 0 إلى 49.5 دول ذات درجة مخاطرة مرتفعة جدا ومن 50 إلى 59.5 دول ذات درجة مخاطرة مرتفعة ومن 60 إلى 69.5 دول ذات درجة مخاطرة معتدلة ومن 70 إلى 79.5 دول ذات درجة مخاطرة منخفضة ومن 80 إلى 100 دول ذات درجة مخاطرة منخفضة جدا.والجدول التالي يوضح وضع الجزائر في المؤشر المركب للمخاطر القطرية:

جدول رقم(6): وضع الجزائر في المؤشر المركب للمخاطر القطرية للفترة 2005-2010

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010
درجة مخاطرة الجزائر	77.3	77.8	78.5	76.8	70.8	72.0

المصدر:تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية،المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،الكويت 2005- 2010.

من خلال الجدول رقم (6) نلاحظ أن الجزائر تميزت بدرجة مخاطرة تراوحت ما بين معتدلة إلى منخفضة خلال السنوات من 2005 إلى 2010 مما يدل على تحسن وضعية الجزائر من حيث مناخ الاستثمار.

ب- مؤشر الحرية الاقتصادية:يأتي إصداره عن كل من معهد Heritage Foundation وصحيفة Wall Streets منذ عام 1995 بهدف قياس مدى التجانس بين السياسات المتبعة لدى الدول و مؤسساتها المختلفة الرامية إلى دعم الحرية الاقتصادية بمفهومها العريض.

و يعتمد هذا المؤشر على 10 عوامل متمثلة فيما يلي:[23]

السياسة التجارية،وضع الإدارة المالية لموازنة الدولة،حجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد،السياسة النقدية،تدفق الاستثمار الخاص و الاستثمار الأجنبي المباشر،وضع القطاع المصرفي و التمويل،مستوى الأجور و الأسعار،حقوق الملكية الفردية،التشريعات و الإجراءات الإدارية و البيروقراطية،أنشطة السوق السوداء.

وتمنح هذه المكونات أوزانا متساوية،ويتم حساب هذا المؤشر بأخذ متوسط هذه المؤشرات الفرعية،والذي يمكن توضيح قيمه كمايلي:

- (من 1 إلى1.95) دلالة على حرية اقتصادية كاملة.
- (من 2 إلى 2.95) دلالة على حرية اقتصادية شبه كاملة.
- (من 3 إلى3.95) دلالة على ضعف الحرية الاقتصادية.
- (من 4 إلى 5.00) دلالة على انعدام الحرية الاقتصادية.

و الجدول رقم(7) الموالي يبن لنا مرتبة الجزائر العالمية ضمن 179 دولة شملتها الدراسة للفترة الممتدة ما بين سنة 2009 إلى2015 من خلال مؤشر الحرية الاقتصادية.

جدول رقم (7): مرتبة الجزائر الدولية من خلال مؤشر الحرية الاقتصادية للفترة 2009-2015

السـنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الترتيب عالميا	107	105	132	140	142	146	148
الترتيب عربيا	14	13	14	15	14	15	14
التنقيط في المؤشر	56.60	56.90	52.40	51.00	49.6	50.8	48.90

المصدر: http://www.heritage.org/index

بحسب معطيات الجدول أعلاه فالجزائر تقع في منطقة الحرية الاقتصادية الضعيفة.

ت- **مؤشر الشفافية:** تصدر منظمة الشفافية الدولية سنويا مؤشر الشفافية منذ 1995 الذي يعكس درجة التحسن في ممارسات الإدارة الحكومية والشركات العالمية لغرض تعزيز الشفافية وتتراوح قيمة المؤشر بين الصفر الذي يعني درجة فساد عالية و10 الذي يعني درجة شفافية عالية.والجدول التالي يستعرض ترتيب الجزائر في المؤشر للفترة 2009-2014.

جدول رقم (8): تطور مؤشر الشفافية في الجزائر للفترة 2009- 2014

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الترتيب	111/178	105/180	112/180	105/180	94/180	100/180
النقاط	2.8	2.9	2.8	3.4	3.6	3.6

المصدر: www.transparency.org

حسب الجدول أعلاه نجد أن مؤشر الشفافية الدولية للجزائر قد تراوحت قيمه ما بين 2.8 و3.6 خلال السنوات من 2009 إلى سنة 2014 وهذا يدل على أن الجزائر وحسب رأي المنظمات الدولية من البلدان ذات المعدلات العالية للفساد.

ث- **مؤشر سهولة أداء الأعمال:** يقيس مؤشر سهولة أداء الأعمال في قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال التي تصدر سنويا من البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية منذ عام 2004 مدى تأثير القوانين و الإجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية.والجدول رقم (3) يبين ذلك.

2- **المعاهدات والاتفاقيات الدولية الخاصة بالاستثمار:**

أ- **الاتفاقيات متعددة الأطراف:** وقعت الجزائر العديد من الاتفاقيات الجهوية والإقليمية والدولية المتعددة الأطراف ومن بين هذه الاتفاقيات مايلي:

- ✓ الاتفاقية المغاربية المتعلقة بتشجيع وضمان الاستثمار بين دول الاتحاد.
- ✓ الاتفاقية العربية الخاصة باستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية.
- ✓ الانضمام إلى الوكالة الدولية لضمان الاستثمار.

ب- **الاتفاقيات الثنائية المتعلقة بالاستثمار:** من أهم هذه الاتفاقيات ما يلي:

- ✓ الاتفاقية المتعلقة بالتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات بين الجزائر والاتحاد الاقتصادي البلجيكي اللوكسمبورغي.
- ✓ الاطار القانوني الخاص بالتشجيع والحماية المتبادلة بين الحكومة الجزائرية والحكومة الفرنسية.

3- **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاد الجزائري:**

يمكن دراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاد الجزائري من خلال دراسة مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والمتمثلة في:

أ- **تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر:**

الجدول رقم(10):تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال 2011-2015.

السنة	2011	2012	2013	2014	2015
التدفقات الواردة مليون دولار	2.517	2.900	2.661	1.691	1.488
نسبة التغير بـالـ %	+13.6	+13	-12.8	-44	-8.5

المصدر: تقارير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات للفترة 2011-2015.

من الجدول نلاحظ أن الجزائر حققت عجزا خلال الفترة 2013-2015 وذلك بسبب تقلص صادرات الجزائر من المحروقات بحثا عن موارد مالية خارج قطاع المحروقات.

ب- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي للجزائر: يمكن دراسته من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (11):الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي للجزائر خلال الفترة 2011-2014.

	2011	2012	2013	2014
الجزائر	1.3	0.7	0.8	0.7
تونس	0.9	3.4	2.3	2.1
المغرب	2.5	2.9	3.1	3.3

المصدر: http://data.albankaldawli.org

بمقارنة نسبة الاستثمار الاجنبي المباشر من الناتج المحلي الاجمالي للجزائر للفترة 2011-2014 نلاحظ وجود ضعف ملحوظ أما بمقارنة هذه النسبة بالدول المغاربية الأخرى فنجد أن هذه النسب منخفضة جدا.

الجدول رقم (12): الناتج المحلي الاجمالي للجزائر خلال الفترة 2012-2015.

السنوات	2012	2013	2014	2015
الناتج المحلي الاجمالي مليار دولار	204.3	206.1	219.5	227.6
نسبة النمو بالـ %	3.3	2.7	4.3	4.1

المصدر:http://data.albankaldawli.org

بمقارنة نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر كجزء من الناتج المحلي الاجمالي بنسبة نمو الناتج الاجمالي نلاحظ أن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر ايجابي من حيث المبدأ،لكن تأثيره على الناتج المحلي ضعيف جدا.

ج- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدلات البطالة:الجدول التالي يوضح معدلات البطالة في الجزائر لفترة الدراسة:

الجدول رقم (13): معدلات البطالة من اجمالي القوة العاملة في الجزائر للفترة 2012-2015:

السنوات	2012	2013	2014	2015
معدلات البطالة بالـ %	1.8	1.6	1.5	1.4

المصدر:http://data.albankaldawli.org

من معطيات الجدول يمكن تحيد أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على معدلات البطالة يمكن القول أن معدلات البطالة في سنوات الدراسة اتسمت بالانخفاض مقارنة بانخفاض معدلات نمو الاستثمار الأجنبي المباشر وهنا نشير إلى أن تأثير الاستثمار المباشر على التشغيل سلبي وأن معدلات البطالة تخضع لمحددات اقتصادية أخرى أكثر تأثيرا.

د- أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على معدلات التضخم:الجدول التالي يوضح معدلات التضخم لفترة الدراسة كالتالي:

الجدول رقم (14): معدلات التضخم للفترة 2012-2015 في الجزائر.

السنوات	2012	2013	2014	2015
معدلات التضخم بالـ %	11.0	9.8	9.4	9.0

المصدر:http://data.albankaldawli.org

من معطيات الجدول نلاحظ أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يعمل على تخفيض معدلات التضخم بل له تأثير ضعيف على هذا المؤشر.

خاتمة:

من أهم نتائج هذه الورقة البحثية في العناصر التالية:

- تتميز البيئة الاستثمارية في الجزائر بالعديد من العراقيل والمعوقات،ولقد صنفت الجزائر عالميا من بين الدول التي تحتل المراتب الأخيرة حسب المناخ الاستثماري.

- يعتبر دور الدولة في تدعيم وتحسين تنافسيتها على المستوى الدولي من الأمور الهامة في هذا الصدد وذلك بتوفير بيئة أعمال ملائمة،وتطبيق سياسات اقتصادية ومالية واجتماعية بغية تدعيم تنافسية النشاطات الإنتاجية والخدمية من سياسات مالية ونقدية،سياسات الاستثمار وتهيئة المناخ الاستثماري.
- رغم الإصلاحات التي قامت بها الجزائر في كل الميادين إلا أن الاقتصاد الجزائري مازال بعيدا عن منافسة الاقتصاديات الأخرى بما فيها الأوربية بدليل المركز المتدني للجزائر بخصوص القدرة التنافسية المنشور في مختلف التقارير الدولية.

وفي الأخير يمكن القول أن إن مساعي الجزائر وإن كانت حثيثة فهي غير مجدية بالمستوى المطلوب.

الهوامش:

1- علي عباس،ادارة الأعمال الدولية،دار الحامد،الأردن،2007،ص36.

2- حسان خضر،الاستثمار الأجنبي المباشر-تعاريف وقضايا-،مجلة جسر التنمية،العدد 32،الكويت،المعهد العربي للتخطيط،2004،ص5.

3- عمر صقر،العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة،الدار الجامعية،مصر،2001،ص47.

4- François Chesnais,La mondialisation du capital,paris,Edition Syroscolle,1994,p40.

5- عبد السلام أبو قحف، ادارة الاعمال الدولية،دار الجامعة الجديدة،الاسكندرية،مصر،2002،ص364.

6- طاهر مرسي عطية،ادارة الاعمال الدولية،دار النهضة العربية،القاهرة،2001،ص.ص:169-170.

7-Brahim Guendouzi,Relations économiques internationales,Edition ElMaarifa,Alger,208,p54.

8- قويدري محمد،تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية مع الاشارة إلى حالة الجزائر،اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر،2004،ص09.

9- البنك الدولي،تقرير عن التنمية في العالم،1999-2000،ص07.

10- أحمد زكريا صيام،مبادئ الاستثمار،الأردن،دار المناهج للنشر والتوزيع،1997،ص.ص:20-21.

11- سعد محمود الكواز،الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره الاقتصادية على الأقطار النامية،الملتقى العلمي الدولي الثاني،اشكالية النمو الاقتصادي في بلدان الشرق الاوسط وشمال افريقيا،نوفمبر 2005،ص338.

12- ميثم عجام،التمويل الدولي،دار الزهران للنشر والتوزيع،الأردن،2008،ص30.

13- صائب حسن مهدي،الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية،مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية،كلية الادارة والاقتصاد،العراق،المجلد 11،العدد 3،2009،ص119.

14- حسن شريف،السياسات الصناعية في البلدان العربية،الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة،دار العلوم العربية،بيروت،2007،ص271.

15- عجة الجيلالي،التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص،دار الخلدونية للنشر والتوزيع،الجزائر،2007،ص249.

16- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية،الجريدة الرسمية،العدد5،الصادرة بتاريخ 19 يوليو 2005،القانون رقم 05-07 المتعلق بالمحروقات.

17- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية،الجريدة الرسمية،العدد48،الصادرة بتاريخ 30 يوليو 2006،الأمر رقم 06-10 المعدل والمتمم للقانون 05-07.

18- ناصر مراد،شروط نجاح اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية،مجلة العلوم الانسانية،العدد 34،2007.

19- محمود حميدات،مدخل للتحليل النقدي،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2005،ص125.

20- المادة 130 من القانون 05-07،الجريدة الرسمية،مرجع سابق ذكره.

21- قويدري محمد ووصاف سعدي،مرتكزات تطوير الميزة التنافسية للاقتصاد الجزائري،مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية،جامعة باتنة،العدد9،ديسمبر،2003،ص136.

22- تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، 2011، ص ص: 55-56.

23- http://www.heritage.org/index/